



استشارة عامة حول إطار عمل المراجعين المعزز المقترح من سوق أبوظبي العالمي

- إطار تسجيل واحد مع متطلبات متدرجة
- متطلبات جودة التدقيق
- الفترة الانتقالية لمراجعي الحسابات الحاليين

أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، [التاريخ] ديسمبر 2020: أصدرت سلطة التسجيل في سوق أبوظبي العالمي، المركز المالي الدولي الحائز على جوائز، ومركزه عاصمة الإمارات العربية المتحدة، ورقة استشارية تدعو فيها إلى تزويدها بردود الفعل العامة والتعليقات حول مجموعة من التحسينات المقترحة على إطار عمل التدقيق.

ويعزز إطار العمل القوي والمبتكر الخاص بالمدققين، بالإضافة إلى الرقابة الفعّالة، معايير عالية الجودة للتدقيق المالي داخل الولاية القضائية. وبدورها، تعزز عمليات التدقيق المالي عالية الجودة ثقة الشركات، وتحمي المستثمر، وتساهم في المزيد من النزاهة في السوق والنظام المالي. إلا أن هذا الأمر يجب أن يقترن برقابة قوية على المدققين، وذلك بهدف تعزيز نزاهة وسمعة سوق أبو ظبي العالمي والمشاركين فيه.

وقد استند الإطار القانوني الحالي الذي يحكم مدققي الحسابات لدى سوق أبوظبي العالمي، إلى قانون الشركات البريطاني لعام 2006. ومنذ البدء بتنفيذ الإطار القانوني المذكور، تم إحراز الكثير من التقدم في المعايير الدولية، بما في ذلك سنّ تشريعات الاتحاد الأوروبي التي تغطي اللوائح التنظيمية الخاصة بالتدقيق، والتي تم دمجها وتضمينها في إطار عمل التدقيق في المملكة المتحدة.

ومع أخذ هذه التطورات الدولية في عين الاعتبار، وكذلك نمو سوق أبو ظبي العالمي، وهدفه المتمثل في ضمان استناد إطاره التشريعي إلى أحدث المعايير الدولية، يقترح سوق أبو ظبي العالمي تعزيز إطار عمل التدقيق ليشمل: إطار تسجيل موحد مع متطلبات متدرجة لجميع المدققين، إلى جانب بعض المتطلبات الإضافية لمدققي حسابات الشركات العامة وصناديق الاستثمار، والمتطلبات الإضافية للمدققين في جميع المؤسسات المالية المرخصة من قبل سلطة تنظيم الخدمات المالية في سوق أبوظبي العالمي.

بالإضافة إلى ذلك، يقترح سوق أبو ظبي العالمي تقديم بعض المتطلبات التي تضمن امتثال المدققين لمعايير التدقيق الدولية، مثل متطلبات جودة التدقيق، وكذلك الاعتبارات الأخلاقية وتلك المرتبطة بالاستقلالية. وسوف تمنح التعديلات سلطة التسجيل في سوق أبوظبي العالمي القدرة على المراقبة والتنفيذ الشاملين، كما ستوفر لها إمكانية إجراء التحقيقات وتطبيق العقوبات، بما يتوافق مع المعايير الدولية.

وبتتيح الإطار المقترح الترتيبات الانتقالية لشركات التدقيق المسجلة حاليًا في سوق أبو ظبي العالمي، مما يعزز التكامل والامتثال المنظم لهذه التحسينات. أما الفترة الانتقالية المقترحة للمدققين المسجلين، فمدتها 12 شهرًا، اعتبارًا من بدء التعديلات أو إعادة تسجيل التدقيق. وبعد إطلاق المتطلبات الجديدة، سوف تضمن هذه الفترة المحددة استمرارية خدمات المراجعة.



وفي هذا الصدد، يقول ظاهر بن ظاهر المهيري الرئيس التنفيذي لسلطة التسجيل لدى سوق أبوظبي العالمي: "يلتزم سوق أبو ظبي العالمي بتوفير بيئة أعمال وبيئة تنظيمية ذات مستويات عالمية، من شأنها تعزيز الثقة. وتعدّ هذه التحسينات المقترحة على إطار عمل مدققي سوق أبو ظبي العالمي بمثابة مثال على جهود سوق أبو ظبي العالمي المستمرة لتحقيق التزامه في هذا المجال. ونهدف، من خلال هذه المقترحات، إلى ضمان محافظة سوق أبو ظبي العالمي على نظام تدقيق وإطار عمل فعّال للمراقبة بما يتماشى مع المعايير الدولية، وفي إمكانه استيعاب شركات التدقيق مهما كان حجمها واختلفت مواردها. من هنا، لا بدّ من الإشارة إلى أننا نتطلع لتلقّي التعليقات والملاحظات حول هذه المقترحات من قطاع التدقيق وأصحاب المصلحة المهتمين".

يدعو سوق أبو ظبي العالمي الجمهور إلى إرسال ملاحظاته وتعليقاته حول إطار عمل المدققين المقترح، إلى: Consult@adgm.com.

-انتهى-

سوق أبوظبي العالمي

افتُتح سوق أبوظبي العالمي، المركز المالي الدولي الذي يتخذ من عاصمة دولة الإمارات مقراً له، في 21 أكتوبر 2015. وتأسّس السوق المالي بموجب مرسوم اتحادي بهدف توفير منظومة مالية متكاملة وواسعة النطاق تُسهّم في ترسيخ مكانة أبوظبي كمركز عالمي رائد للتمويل ومزاولة الأعمال، وحلقة وصلٍ استراتيجية بين الاقتصادات المتنامية في الشرق الأوسط وإفريقيا وجنوب آسيا وسائر أنحاء العالم.

وترتكز استراتيجية سوق أبوظبي العالمي على المقومات ونقاط القوة الرئيسية التي تمتلكها إمارة أبوظبي والتي تشمل الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات وإدارة الأصول وتداول المشتقات المالية والسلع والابتكار المالي والاستدامة. ويضم سوق أبوظبي العالمي ثلاث سلطات مستقلة هي محاكم سوق أبوظبي العالمي وسلطة تنظيم الخدمات المالية وسلطة التسجيل كما يشرف السوق باعتباره مركزاً مالياً دولياً على إدارة جزيرة الماريه، وهي منطقة مالية حرة تمتد على مساحة إجمالية تبلغ 114 هكتار (14.1 كلم مربع).

ويلتزم سوق أبوظبي العالمي بدعم وتمكين المؤسسات المالية وغير المالية والشركات والكيانات المسجلة في السوق لمواصلة العمل والابتكار والنجاح والنمو ضمن إطار تنظيمي دولي قائم على القانون العام. وقد حصل السوق منذ تأسيسه على جائزة "أفضل مركز مالي للعام في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" لأربع سنوات متتالية تقديراً لمبادراته ومساهماته الفاعلة في القطاع المالي وأسواق رأس المال في المنطقة.